

* مبادئ العلاقات الدولية *
المؤلف أ.د. سعد حقي توفيق
اصدار: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد 2006

عرض

الدكتور عبد الحميد

(*)

على إدراك ورؤية للإاقات الدولية وتقلباتها، سيما ونحن ندخل في قرن جديد لا يعقب القرن العشرين فحسب، وإنما يعقب كذلك ألفية مضت.

جاء الكتاب في (657) صفحة من الحجم المتوسط وتوزع على اثني عشر فصلاً غطت مختلف المفاصل والحقول المعرفية لمادة العلاقات الدولية.

وليس غريباً القول أن التجرد أو النزاهة في هذا الحقل العربي - العلاقات الدولية - هي من قبيل الخرافة، إذ أن علم العلاقات الدولية ليس علماً صرفاً، إذ أن الأمر يتعلق بعرض وتحليل وشرح طبيعة وهيكلية المجتمع الدولي من حيث تنظيمه وسير عمله في عالمنا كما هو اليوم بدايات الألفية الجديدة، وليس غريباً كذلك القول إن الظواهر الدولية هي ظواهر معقدة، ومتعددة الأبعاد والأشكال، وتدخل أيضاً ضمن اهتمامات العديد من الحقول المعرفية الأخرى مثل: الجغرافيا، والاستراتيجية، والاقتصاد، والبيئة، والديموغرافيا، وعلم الاجتماع والقانون،

صدر حديثاً كتاب جديد للأستاذ الدكتور سعد حقي توفيق، أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد بعنوان: **مبادئ العلاقات الدولية**، وهو من ضمن الكتب المنهجية التي اعتمدها الوزارة لتدريس مادة العلاقات الدولية في الكليات المتخصصة في أنحاء العراق. وتشكل هذه الطبعة في الحقيقة حلقة في سلسلة من العطاءات العلمية والفكرية للمؤلف كما تعودنا منه ذلك في السنوات الماضية، فضلاً عن كونه قد جاء ضمن سياق بيئة ومحيط دوليين جديدين هزتهما الأحداث الهائلة والحارقة للعادة التي استجذت خلال العقد الماضي وبدايات العقد الجديد.

ويبدو لنا وللكتّيبين كذلك أن الكتاب في الحقيقة وكأنه ضروري من أجل مواكبة الأحداث والحقائق الدولية التي تنمو وتتطور بسرعة مذهلة تحت ضغط العديد من العوامل، إذ ان التغييرات في العقد الاخير كانت لها اثار

مع ما درج عليه الأدب السياسي للعلاقات الدولية في اعتبار الدولة والشركات والمنظمات الدولية هي من الفواعل الرئيسة التقليدية مضيفاً إليها الجماعات الإرهابية والمحكمة الجنائية الدولية لما لهما من تأثير كبير في عالم اليوم على المجتمع الدولي، سيما وان الأولى أضححت هي التي تحدد إلى حد بعيد قواعد اللعبة الدولية.

أما الفصل الثالث فقد عرض فيه الأستاذ الدكتور سعد حقي النظريات في العلاقات الدولية، ومناهجها التاريخية والقانونية والواقعية والسلوكية... وجاء الفصل الرابع بشرح واف للعوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بعضها مع البعض الأخر التقليدية منها والحديثة، معطياً فيها مكانةً جديدةً بالاعتبار للتكنولوجيا وصنّاع القرار، مقارنةً بعوامل الجغرافيا والسكان اللتان كانتا تعدّان من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية. ولما كانت القوة تعني امتلاك أوراق اللعب الراجحة في لعبة البوكر الدولية، فقد أفرد لهؤلُف حيزاً واسعاً في الفصل الخامس لاسيما وان استخدامات القوة حالياً أضححت محلاً للتساؤلات والتشكيك.

وفي الفصول من السادس إلى العاشر تناول المؤلف توازن القوى، ونزع السلاح وضبط التسلح، وما تثيره محاولات بعض الدول في امتلاك القدرات النووية ومخاطر ذلك على الأمن والسلم الدوليين، فضلاً عن نظام الأمن الجماعي وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.

ومن هنا تتأتى صعوبة اتخاذ الإجراءات الدقيقة سيما وان هنالك تأثيرات للوحدة على الأخرى، ولا وجود لحاجز فاصل بين << الشؤون الدولية >> و << الشؤون الداخلية >> التي تمس المجتمعات الوطنية.

ويبقى دائماً التساؤل قائماً، فيما إذا كان المجتمع الدولي بدايات الألفية الجديدة لا يزال يتواجد عند منعطف بين نظام يحتفي ونظام آخر يولد ليحل محله، ولعل فصول الكتاب ستجيبنا على ذلك من خلال تقديم المفاتيح لفهم طبيعة وهيكلية المجتمع الدولي المضطرب الآن، والعلاقات الدولية السائدة فيه.

وبما أن العلاقات الدولية تنطوي على دراسة القوة والتعاون، فقد اعتمد الأستاذ الدكتور سعد حقي توفيق على دراسة المنهج المتخصص لها، مبرزاً ثلاث مسائل جوهرية أولها الإطار النظري، ثم سياسة القوة والحرب وانتهاءً بسياسة التعاون. فقد تناول في الفصل الأول اطاراً مفاهيمياً حدد فيه معنى ونطاق العلاقات الدولية والمديات التي تتشابك وتتباعد بها مع المفاهيم الأخرى: كالسياسة الخارجية، والسياسة الدولية، والقانون الدولي العام والمصلحة الوطنية باعتبارها عاملاً أساسياً ترتكز عليها علاقات الدول التعاونية والصراعية، فيما تناول في الفصل الثاني مفهوم النظام الدولي وخصائصه ووحداته، ويتفق المؤلف

عرض كتاب

وبين المؤلف في فصل آخر كثافة الاتصالات السياسية والاقتصادية والثقافية التي عنونت المجتمع الدولي الحديث، مما عزز من قناعات الدول بالعمل من منظور المجتمع الواحد والقربة العالمية الواحدة وهي غايات التعاون والتكامل التي تنشدها الدول. ويتفق المؤلف مع الاتجاهات السائدة في الفقه السياسي الحديث وهي أن الدول في سيادتها، كان قد أصبح لزاماً عليها أن تفسح المجال لما يعرف بسيادة الفرد، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لاسيما وأن الأخيرة جعلت من غير الممكن للدولة، أن تحتفي خلف ستار حديدي اسمه السيادة لتقوم بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والأقليات. ويعد هذا الإصدار مكسباً جديداً آخر للقارئ المتخصص، والطالب والمكتبة العربية.